انعكاسات تقلبات سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين (2014-2021)

Implications of Exchange Rate fluctuations on the balance of payments situation Algeria case study 2014-2021

بسمة خلفاوي*	محمد أيت محمد
جامعة الجزائر 03 –الجزائر	جامعة الجزائر03 –الجزائر
Khalfaoui.besma@univ-alger3.dz	Ait2med@yahoo.fr
مخبر الصناعات التقليدية	

تاريخ الاستلام: 2024/09/13 تاريخ القبول: 2024/12/01

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2014-2021) ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي في تحديد المفاهيم والأسس النظرية لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي الاستقرائي لتحليل طبيعة العلاقة الموجودة بينما، وقد توصلنا إلى أن أثر التغير في سعر صرف الدينار له دور في التأثير الضعيف على بعض حسابات ميزان المدفوعات على المدى القصير بشكل عام ، ما أدى بنا إلى استنتاج بضرورة تبني سياسة سعر صرف قوية وفعالة لضمان الاستقرار في أسعار صرف الدينار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: **سياسة سعر الصرف؛ نظام التعويم؛ ميزان المدفوعات؛ الميزان التجاري؛ حساب رأسمال؛**

Abstract

This study aims to analyze the impact of exchange rate changes on balance of payments balances in Algeria during the extended period. (2014-2021), using the descriptive approach in defining concepts and theoretical foundations of study variables, The inductive analytical approach is to analyze the nature of the relationship while, having concluded that the effect of the change in the dinar exchange rate has a role in the weak impact on some balance of payments accounts in the short term in general, This has led us to conclude that a strong and effective exchange rate policy is necessary to ensure the stability of dinar exchange rates in Algeria.

Keywords: **exchange rate policy; flotation system; balance of payments; trade balance; capital account;**

* المؤلف المرسل: خلفاوي بسمة، الإيميل: **khalfaoui.besma@univ-alger3.dz**

مقدمة

يمثل سعر الصرف مؤشرا أساسيا وعنصرا فعالا لقياس مستوى اقتصادات دول العالم كونه له تأثير مباشر على الأسعار المحلية وكذا العالمية مما يعكس حجم المبادلات التجارية والتعاملات المالية بين الدول، وآلية ناجعة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المتوقعة.

وعليه فإن تقلبات سعر صرف العملة من شأنه أن يخلف آثار ومخاطر على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى سبيل الحصر ميزان المدفوعات الذي يمثل سجل بجانب دائن وجانب مدين يدون حجم التدفقات المالية والنقدية الداخلة والخارجة لكل دولة مع الدول الأخرى بتسجيل عجز أو فائض في ميزان المدفوعات بمقارنة جانبي الحساب، فهو يعطي تشخيص دقيق بالاعتماد على بياناته ونتائجه للسلطات تسمح لها ببذل جهود كبيرة لتصحيح التوازن ومعالجة الاختلال على مستوى موازينها.

ومن البديهي أن تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم الى تحسين وضعية ميزان مدفوعاتها خاصة أنها دولة تعتمد في اقتصادها على النفط مما يجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية بسبب تدهور أسعار المحروقات، وكذا تذبذب أسعار الدولار في أسواق الصرف العالمية، هذا ما جعلها تتجه للعمل بسعر الصرف وسياساته بغية الرفع من حجم التصدير والحد من مستوى الاستيراد للحفاظ على الاقتصاد المحلي.

و تماشيا مع ما تم ذكره جاء تناول موضوع دراسة آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات أمرا ضروريا لاسيما الأهمية المتنامية بين المتغيرين، ومن هنا جاء طرح الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى انعكاس تغير سعر الصرف على الحالة العامة لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2021؟

فرضيات الدراسة: تعمل هذه الدراسة على اختبار صحة الفرضيات التالية:

- يتأثر رصيد ميزان المدفوعات بشكل ضعيف بسعر الصرف؛
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري له انعكاس سلبي على ميزان المدفوعات؛

- ساهمت تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة في معالجة رصيد ميزان المدفوعات من جهة، وتحسين أرصدته من جهة أخرى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الجانب النظري لميزان المدفوعات وسعر الصرف ومن زاوية أخرى تحليل سلوك سعر الصرف وانعكاس تقلباته على رصيد ميزان المدفوعات بالإشارة الى حالة الجزائر في الفترة الزمنية من سنة 2014 إلى سنة 2021.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في:

- توضيح طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بميزان المدفوعات؛
- الوقوف على مراحل تطور السياسة الصرفية في الجزائر.

منهج الدراسة:

إن تحديد المنهج المعتمد في الدراسة يتوقف على الهدف المرجو من البحث وكذا الإجابة على سؤال الإشكالية ، وفي هذا الصدد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في القسم الأول من الدراسة في تحديد المفاهيم العامة لسعر الصرف وميزان المدفوعات، واتباع المنهج التحليلي الاستقرائي في قراءة معطيات تقلبات سعر الصرف على وضعية رصيد ميزان المدفوعات في الجانب التطبيقي للبحث.

الدراسات السابقة: تناول عدة خبراء وباحثين موضوع الدراسة من عدة جوانب نذكر منها:

- لباح محمد، منصوري عبد الكريم، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، دراسة اقتصادية وقياسية للفترة الممتدة ما بين 1990-2020، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17 /العدد01 ،2022، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور سعر صرف الدينار الجزائري، وكذا الرصيد الكلي ليمزان المدفوعات بالستخدام المنهج القياسي خلال الفترة 1990-2020.

- أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1989-2014، مجلة الباحث ، العدد 2016/16. بينت هذه الورقة البحثية أثر سياسات سعر

الصرف المنتهجة في الجزائر على ميزان مدفوعاتها بالتحليل والقياس الاحصائي لمحاولة معرفة مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف والغايات المسطرة من طرف الدولة.

1. عموميات حول سعر الصرف

1.1 مفهوم سعر الصرف:

يعبر سعر الصرف عن احدى أدوات السياسات الاقتصادية كونه يساهم في التبادل التجاري وتحويل رؤوس الأموال عن طريق تبادل العملات من وإلى الخارج.

- عرفه الباحث paul keugemعلى أنه " عدد الوحدات النقدية من وحدة واحدة من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية". (keugmen, 2003.p258)

و بالتالي يمكن القول أن سعر الصرف بصفة عامة هو" سعر تحويل العملات أي سعر عملة بعملة أخرى، يحكمها قانون العرض والطلب في سوق الصرف".

يمكن تحديد سعر الصرف بأسلوبين:

- التسعير المباشر (الأمريكية): هي عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية مثال: 1دج يقابله 0,00074دولار أمريكي.
- التسعير غير المباشر(اليورو): تتمثل في عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية بحيث العملة المسماة هي الدولار والسعر المقدم هو سعر العملة المحلية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة منها الجزائر باعتبار الدولار الأمريكي السعر المرجعي، ومثال ذلك 1دولار يقابله 150.66 دج.

2.1 نظام سعر الصرف

يعبر نظام سعر الصرف عن الأسس والقواعد التي تدير بها السلطة أسعار عملتها وارتباطها بالعملات الأخرى، ويمكن حصرها في الجدول رقم **01** الآتي:

نظام سعر الصرف	مفهومه
نظام سعر الصرف الثابت fixed exchange rate	هو نظام يعتمد على عملة دولية واحدة لأسعار صرف العملات المحلية، وتتميز هذه العملة بالقوة والاستقرار وغالبا ما تكون عملة الشريك التجاري الرئيسي للسلطة أو تثبت الدولة سعر عملتها وفق

	سلة من العملات basket currency مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية.
نظام سعر الصرف المرن flixble exchange rate	هو نظام يترك سعر الصرف حرا بحيث يتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق كأي سلعة من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات اخرى ،أي لا تكون هذه العملة معرفة بعملة دولية (عبد الحسين،2011،ص91-92) أو بمعيار دولي كالذهب وعليه أي ان هذا النظام لا تتدخل فيه الدولة لتصحيح الاختلالات التي تحدث.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (عبد الحسين، 2011،ص91-92)

3.1 استراتيجيات سعر الصرف

تتخذ السلطات النقدية مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف تسيير الاقتصاد الوطني عن طريق تحديد سعر الصرف للعملة المحلية في سوق العملات مع اختبار نظام سعر صرف ملائم لتطبيقه تماشيا مع أوضاعها الاقتصادية (لعروق، 2004-2005،ص64-65) ، والأهداف المسطرة ومن أهم سياسات سعر الصرف المتبعة:

استراتيجية تعديل العملة	سياسة الرفع من قيمة العملة	هي سياسة يعتمدها البنك المركزي بزيادة عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الفائض التجاري المستمر في ميزان المدفوعات الذي قد يؤدي الى التضخم.
استراتيجية تعديل العملة	سياسة التخفيض من قيمة العملة	يقصد بها تقليل عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية ، وتلجأ السلطات إلى هذا الأسلوب بهدف تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والحد من نسبة الواردات التي تتطلب مبالغ كبيرة بالعملة المحلية وتشجيع الصادرات لارتفاع قيمتها بالعملة الأجنبية.

3.1 العوامل المؤثرة على سعر الصرف وتقلباته

باعتباره متغيرا يتأثر بقوى العرض والطلب في سوق الصرف، يتعرض سعر الصرف إلى مجموعة من التقلبات لها دور واضح في تحديد ارتفاع وانخفاض أسعار صرف العملات نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وأخرى فنية نذكرها في النقاط التالية:

- الإصدار النقدي؛
- السياسات الضريبية؛
- تغير معدلات التضخم؛
- التغيرات في أسواق المال (تغير معدلات الفائدة) والأسواق الأخرى؛
- الديون الخارجية والمساعدات الحكومية؛
- الحروب والكوارث المؤثرة على اقتصاديات الدول؛
- الأخبار والاشاعات والمعلومات المغلوطة التي تدخل الى السوق بشأن أسعار صرف العملات (أياية و خليل، ،2018، ص165)؛
- خبرة المتعاملين و ظروفهم.

2. مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

1.2 تعريف ميزان المدفوعات:

أضحى ميزان المدفوعات الأداة الرئيسية المفضلة في تحليل حجم التجارة الدولية بين الدول فمن خلاله يتم وضع السياسة الاقتصادية المناسبة التي تضمن رفع نسبة النمو وتحسين الدخل الإجمالي، يمكن تعريفه على أنه:

- سجل محاسبي، ذو قيد مزدوج جانب دائن يمثل المدخلات وجانب مدين يعبر عن المدفوعات من الدولة، تدون فيه جميع التعاملات مهما كان نوعها التي تقوم بها الدولة أفرادها ومؤسساتها مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة.
- عرفه صندوق النقد الدولي في دليله على أنه: جدول منظم لمعاملات حصلت خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة بين المقيمين في دولة ما والمقيمين خارجه (رنان، 2013،ص65).

2.2 تركيبة ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من تقسيمين أولها التقسيم العمودي الذي يضم جانب الدائنية والمديونية والتقسيم الأفقي حسب العمليات الاقتصادية يشمل الحسابات الفرعية التالية:

أ. الحساب الجاري: يتألف هذا الحساب من:

- الميزان التجاري(حساب التجارة المنظورة): يعبر عن الصادرات والواردات للبلد من السلع المادية.
- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): تشمل صادرات وواردات الدولة من الخدمات كخدمات النقل بأنواعه، الخدمات السياحية، نفقات وايرادات البعثات الدراسية وغيرها.
- ميزان التحويلات من طرف واحد: هي مجموع التدفقات المالية أو العينية التي تتم بين الدول بدون مقابل كالهبات والمساعدات والهدايا...الخ.

ب. حساب العمليات الرأسمالية: هو حساب تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول وهو نوعان:

- حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وتضم تحويلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج بقصد الاستثمار لأجل قصير لا تتجاوز مدتها سنة في الغالب، كالودائع والأوراق التجارية وأذونات الخزينة.....الخ،(العيساوي،2012،ص336-337) حساب رؤوس الأموال طويلة الاجل: يقصد بها التحركات النقدية من الأموال الموجهة للاستثمارات المباشرة لمدة تزيد عن سنة كالقروض طويلة الاجل وكذا الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

ج. حساب التسوية (حساب الذهب والنقد الأجنبي):هو رصيد الدولة من الاحتياطات في الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصةّ، والغرض من هذا الحساب هو القيام بالتسوية الحسابية لصافي العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

د. بند السهو والخطأ: يستعمل هذا البند بهدف تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات أي بين الجانب الدائن والجانب المدين في حال وجود خطأ في مجموع الأصول والخصوم.

3.2 علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات:

إن التوازن في ميزان المدفوعات مرتبط بالتوازن في سوق الصرف الحرة وفق ما يسمى بالتوازن السوقي market balance (عبود، 2017،ص180) بحيث تساهم تقلبات أسعار الصرف على معالجة حالة الاختلال في ميزان المدفوعات بطريقة تلقائية بحيث :

- تمثل حالة العجز في ميزان المدفوعات فائضا في عرض العملة المحلية في سوق العملات مما يجعل قيمتها الخارجية تنخفض dépréciation، الأمر الذي يقضي إلى تنافسية السلع والخدمات و الأصول المالية التي تنخفض قيمتها نسبيا مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وانخفاض الواردات، ومن المفترض أن يستمر انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية الى غاية زوال العجز.
- تعبر حالة الفائض في ميزان المدفوعات فائضا في الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة appréciation، ومن المفترض أن يستمر الارتفاع حتى يسترجع ميزان المدفوعات توازنه ويختفي الفائض.

4.2 أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

تماشيا ما مع تم ذكره يظهر بأن سعر الصرف يلعب دورا أساسيا في تحقيق حالة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال:

- أولا في حالة العجز: تقوم السلطات النقدية بزيادة الطلب على العملة الأجنبية عن طريق تخفيض قيمة عملتها المحلية ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي ونتيجة لذلك تصبح السلع المحلية لها قدرة تنافسية والأكثر طلبا في السوق الخارجية لانخفاض قيمتها مقارنة بالسلع الأجنبية ، شريطة أن لا تتغير الأسعار المحلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف أي عدم تغير أسعار الصادرات بالعملة المحلية ، وهذا ما ينعكس ايجابيا على إعادة التوازن لميزان المدفوعات بسبب زيادة قيمة الصادرات وانخفاض الواردات .
- ثانيا: إن تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يتوقف على درجة مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة، وكذا مرونة الطلب الأجنبي على صادرات السلع والخدمات المحلية، وبالتالي زيادة هذه المرونات تجعل أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر والعكس صحيح.

و بناءا على ما سبق يمكن القول أن أسعار الصرف تتحرك لتوازن العرض والطلب من العملات أي أن أسعار الصرف تتغير نتيجة الاختلال في المعروض والمطلوب من العملات.

إلا أنه يجدر الإشارة إلى تحركات رؤوس الأموال وانعكاساتها على أسعار الصرف (عبد الحسين، 2011،ص74) دون الوقوف فقط على تأثير الحساب الجاري، فتنقلات رؤوس الأموال إلى الخارج دون التخصص للحصول على سلع استهلاكية، أي تنقل رأسمال فقط للتوظيف أو الحصول على دخل ولتجنب المخاطر بسبب تدهور قيمة العملة أو ارتفاع أسعار الفائدة، ينتج عنه اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة عجز حساب رأسمال وقد يحفز الحساب الجاري نتيجة هذا العجز ويتولد عنه فائض بفعل الدخل إلا أنه يمكن أن لا يكفي لتعويض عجز ميزان المدفوعات.

3. دراسة تحليلية لتطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل تقلبات سعر الصرف خلال الفترة 2014-2021

1.3 مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر:

عرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر عدة محطات ومراحل منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا شهدت فيها تطبيق مختلف الأنظمة المصرفية، إذن يمكن تلخيص أهم التغيرات في نظام سعر صرف الدينار الجزائري عبر المراحل الرئيسية التالية من خلال **الجدول (02)** التالي:

المحطات الزمنية	أهم ما تتضمنه المراحل
سنة 1964 إلى سنة 1973 (سعر الصرف الثابت)	-التخلي عن منطقة الفرنك وانشاء العملة الوطنية في أفريل 1964 وفق المادة 02 من القانون 64-11 المتعلق بنظام الصرف؛ - تسيير العملة تسييرا إداريا يتميز بالثبات والاستقرار خلال مدة طويلة؛ -حرية تحويل العملة وانتقال رؤوس الأموال إلى الخارج؛ - تحديد سعر الصرف ما يعادل 0,8 غ من الذهب واطلاق تسمية الفرنك الجديد على العملة الوطنية ؛ -انهيار نظام بريتن وودز سنة 1971وتدهور قيمة الدينار أدى إلى إلغاء نظام سعر الصرف الثابت.

سنة 1974 إلى سنة 1986 (تعويم العملة)	–ادراج نظام تعويم العملة على المستوى الدولي؛ –تحديد قيمة الدينار الجزائري وفق سلة عملات تتكون 14 عملة أجنبية من بينها الدولار في جانفي 1974 بهدف ضمان استقرار العملة؛ – ظهور بوادر سوق الصرف الموازية نتيجة سوء استعمال العملات الأجنبية ذات الندرة، فضلا عن ارتفاع المداخيل وصعوبة اللوج إلى سوق الصرف وكذا حرية الاستثمار؛ –تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 31% مقابل سلة العملات ما بين سنة 1986–1988 بسبب أزمة أسعار البترول سنة 1986 التي تسببت في انهيار الاقتصاد الوطني.
سنة 1987 إلى سنة1990 تخفيض العملة (الانزلاق التدريجي)	–اتجهت الدولة إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومراقبة بعد أزمة البترول1986 على مدار3سنوات نتيجة ضعف احتياطي الصرف من جهة وارتفاع الديون الخارجية من جهة أخرى، بحيث انخفض الدينار الجزائري سنة 1987 من 4,95 دج1دولار إلى12,11 دج في نوفمبر 1990 ليصل إلى 17,7 دج /دولار في مارس 1991 أي بمعدل انخفاض قدر بـ 103% تماشيا مع فترة تطبيق الإصلاحات وتحرير التجارة الخارجية (راتول، 2006،ص245) واعداد النصوص والتشريعات المتعلقة بنظام الصرف والتجارة.
سنة 1991 إلى سنة 1994 (التخفيض الصريح)	–تميزت هذه المرحلة باتخاذ قرار من السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بإجراء تخفيض رسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 22% (سيد اعمر، 2017،ص112) ، بناءا على الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 ، ليستقر سعر الصرف بعدها عند هذه القيمة . – بتاريخ 10 أفريل 1994 تم اجراء اتفاق آخر مع صندوق النق الدولي بتطبيق تخفيض ثاني قدر ب 40,17% ليصبح سعر

	الدينار مقابل الدولار 36 دج، وهذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف منها: تضييق الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي، الاتجاه نحو اقتصاد السوق، -صدور قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 للتنظيم والرقابة على سوق الصرف والتجارة، بالإضافة إلى تحديد شروط تنقل رؤوس الأموال إلى الخارج في شكل استثمارات وما يترتب عليه من مداخيل.
ما بعد سنة 1994 التعويم المدار للعملة (نظام جلسات التثبيت وانشاء سوق صرف بين البنوك)	-اعتماد نظام التثبيت للعملة وفقا للتعليمة 61-94 المؤرخة في سبتمبر 1994 التي تنص على تحديد سعر الدينار الجزائري عن طريق المناقصة بتنظيم جلسات تسعير منتظمة (أسبوعية / يومية) يجتمع فيها ممثلو البنوك التجارية تحت إشراف البنك المركزي ، واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية ديسمبر 1995؛ -إنشاء سوق صرف ما بين البنوك عن طريق القانون 95-08 المؤرخ في ديسمبر 1995 الذي يؤسس لتبني نظام التعويم الموجه الذي يقوم على تحديد سعر الصرف وفق قوى العرض والطلب في السوق تحت رقابة البنك المركزي ؛ -شهد سعر صرف الدينار في مطلع الألفية الثانية عدة تقلبات واضحة بين التحسن النسبي تارة والانخفاض تارة أخرى بحيث سجل بين سنة 2001 وسنة 2002 انخفاض ب قيمة قدرها 77,22دج و79,68 دج، نتيجة احداث 11 سبتمبر، ليستمر التراجع في قيمة الدينار الجزائري حيث سجل سنة 2009 قيمة 72,65 دج وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008 وما نجم عنه تدهور لأسعار النفط وقيمة العملات في سوق الصرف،

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على (راتول، 2006) (سيد اعمر، 2017-2018)

2.3 تطور سعر الصرف في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2014 -2021:

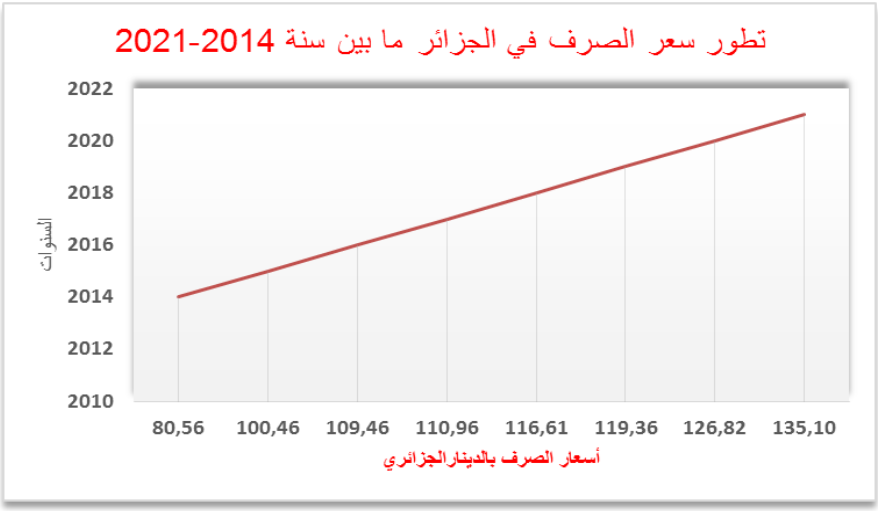
عرفت سياسة الصرف في الجزائر عدة تطورات جاء ذكرها في المحطة السابقة وما يمكن تلخيصه أن نظام الصرف في الجزائر انتقل من نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة وسلة عملات إلى نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام التعويم الموجه للعملة المرتبط بالدولار الأمريكي، تحت رقابة البنك المركزي بإمكانية التدخل بزيادة أو تخفيض سعر العملة لإبقائه في مستوى مقبول، والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر في فترة محل الدراسة سنة 2014 إلى 2021.

الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة ما بين 2014-2021 الوحدة: دينار جزائري

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف د ج/دولار	80,56	100,46	109,46	110,96	116,61	119,36	126,82	135,10

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات (الموقع الرسمي لبنك الجزائر، 2024)

من خلال الجدول يمكن توضيح تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بإسقاطه على الشكل البياني رقم **01:** تطور سعر الصرف في الجزائر 2014-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

من خلال الشكل البياني يظهرلنا:

–انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بحيث سجل سنة 2015 قيمة 100,46 دج مقارنة بسنة 2014 أي بمعدل قدره 19,84% وهذا راجع للتقلبات الحادة في أسعار العملات الرئيسية خاصة الدولار في الأسواق الدولية خاصة مقابل الدولار الأمريكي، نتيجة تداعيات الازمة المالية الاقتصادية، ليواصل الانخفاض سنة 2018 بقيمة116,61دج للدولار الواحد ويستمر إلى غاية سنة 2021 بسعر 135.10 دج أي بنسبة تراجع قدرت ب 41,92 % خلال فترة الدراسة ، ويعتبر هذا الانخفاض القياسي في سعر الصرف نتيجة حتمية عدة ظروف نذكر منها:

- الانهيار المفاجئ لأسعار النفط خلال هذه الفترة التي أدت إلى تراجع صادرات المحروقات مما أثر على حجم المداخيل من العملة الصعبة ليشكل ذلك عجزا في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، واتباع الجزائر سياسة اقتصادية توسعية لتحقيق برامجها التنموية.
- الأزمة الصحية كوفيد 19 التي مست العالم نهاية 2019 وبداية 2020 ساهمت في التراجع الكبير للاقتصادي العالمي على غرار الاقتصاد الجزائري.

وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى اتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري بهدف الحد من النمو المتزايد للواردات من السلع ، إلا أن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المرجوة التي أدت كنتيجة: زيادة مستويات الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية ، تأثر حجم الصادرات من النفط ،بحكم أن صادرات المحروقات تحدد أسعارها في الأسواق العالمية بالعملة المرجعية الدولار الأمريكي.

3.3 انعكاسات تغير سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري:

1.3.3 أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الحساب الجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي تحدثها تقلبات سعر الصرف على تركيبة ميزان المدفوعات، ولهذا لا بد من الإشارة إلى رصيد الميزان التجاري عند دراسة أثر سعر الصرف على الحساب الجاري.

و يمكن تحليل آثار تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور رصيد الحساب الجاري و الميزان التجاري من سنة 2014 إلى سنة 2021.

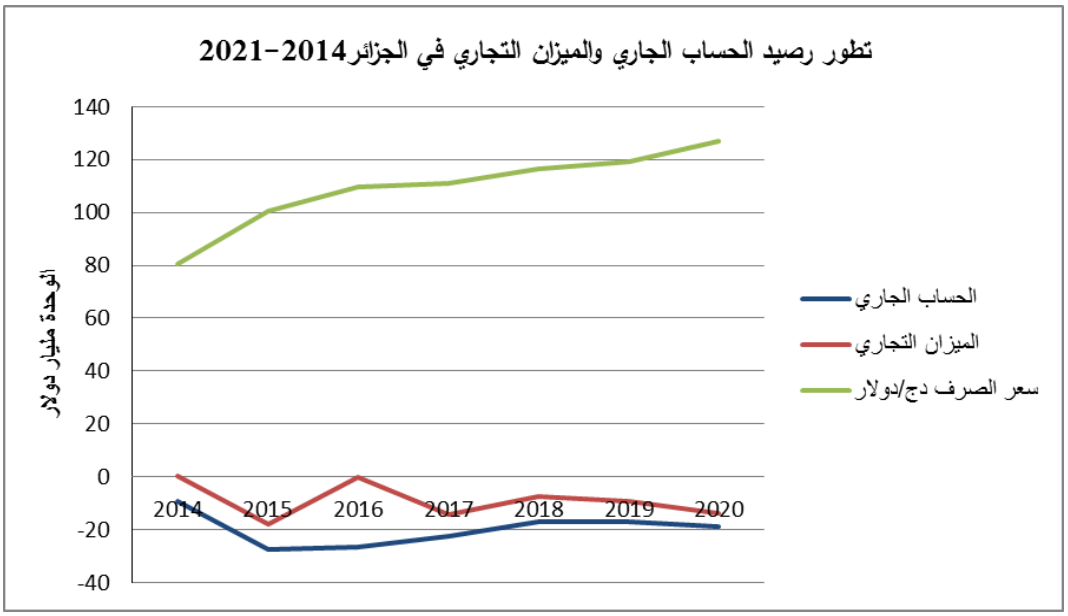
الجدول رقم 04: تطور رصيد الحساب الجاري والميزان التجاري في الجزائر ما بين سنة 2014 إلى سنة 2021

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحساب الجاري	-9,27	-27,29	-26,55	-22,32	-16,88	-16,91	-18,68	-4,51
الميزان التجاري	0,459	-18,08	20,12-	-14,41	-7,42	-9,30	-13,61	1,17
سعر الصرف دج/دولار	80,56	100,46	109,46	110,96	116,61	119,36	126,82	135,10

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات (الموقع الرسمي لبنك الجزائر، 2024)

الشكل رقم 02: تطور رصيد الحساب الجاري والميزان التجاري في الجزائر(2014-2021)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

يمكن تحليل أثر تغير سعر الصرف على رصيد الحسابين بناءا على الشكل البياني السابق في النقاط المهمة التالية:

- انتقل رصيد الميزان التجاري من حالة الفائض ب 459 مليون دينار إلى حالة عجز واضحة سنة 2015 قدر ب 18,08 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الصادرات من المحروقات بسبب أزمة انهيار أسعار البترول بحيث سجل متوسط سعر البرميل سنة 2014 قيمة 100,23 دولار إلى 53,07 دولار سنة 2015 أي بنسبة تراجع قدرت ب47,1% ، ليستمر العجز سنتي 2016 و2017 حيث سجل رصيدا سالبا ما قيمته 20,12 و14,41 مليار دولار إلا أنه يسجل تراجع طفيف في نسبة العجز قدرت ب 6مليار دولار نتيجة تحسن أسعار النفط ، من جهة أخرى يشهد سعر صرف الدينار انخفاض مستمرا من سنة 2014 إلى غاية 2017 نتيجة الأثار التي خلفها تدهور أسعار النفط، ناهيك عن سياسة تخفيض العملة التي انتهجتها السلطة بهدف الحد من النمو عن طريق تزايد الطلب المحلي للسلع الأجنبية وتشجيع الصادرات للسلع المحلية؛
- استمرار عجز رصيد الميزان التجاري إلى غاية سنة 2020 ب13,61مليار دولار وتفسير ذلك هو التراجع الكبير على مستوى إيرادات المحروقات بحيث بلغ أدنى مستوياته منذ سنوات بحيث بلغ قيمة 42 دولار للبرميل، وهذا من انعكاسات الأزمة الصحية كوفيد 19 التي شهدها العالم سنة 2020 التي أدت إلى إجراءات الاغلاق الكلي على مستوى دول العالم، ما تسبب في شلل التجارة الخارجية وتوقف النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى تسارع انخفاض قيمة الدينار الجزائري مرة أخرى في سنة 2021 بنسبة 6,5% مقارنة بسنة 2020، مع تسجيل تحسن في رصيد الميزان التجاري قدر الفائض ب1,17 مليار دولار أي بزيادة قدرها 14,65+ مليار دولار نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات من النفط نجم عن تحسن أسعار النفط تماشيا مع انتعاش الاقتصاد العالمي من جهة والاقتصاد الجزائري من ناحية أخرى، جراء تخفيف إجراءات أزمة كوفيد وارتفاع أسعار المحروقات.
- تسجيل عجز في رصيد الحساب الجاري لسنة 2014 بحيث قدر بقيمة9,27دولار ليستمر العجز وتتسع الفجوة في الحساب الجاري إلى ما قيمته 26,55 مليار دولار سنة 2017 ، ثم يتواصل هذا التدهور إلى غاية سنة 2020 بعجز قيمته18,68 مليار دولار مع تراجع قيمة الدينار لتصل أرقام غير مسبوقة، ليظهر تحسن نوعا ما سنة 2021

لاسيما مع انتعاش الميزان التجاري الذي يمثل حوالي 50% من قيمة الحساب الجاري وترجع هذه الوضعية إلى الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي خاصة في أسعار المحروقات والظروف الصحية الاستثنائية.

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن:

- تغير قيمة سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر على رصيد الميزان التجاري طول فترة الدراسة، بحكم هيمنة الصادرات النفطية على هذا الحساب الذي يخضع للسوق النفطية العالمية؛
- تغير سعر الصرف سواء بالانخفاض عن طريق قوى العرض والطلب على العملة أو بالتخفيض عن طريق السلطة الرقابية المتمثلة في البنك المركزي من خلال ضخ ما يعادل 185 مليار دينار بالعملة المحلية في الفترة ما بين 2015 و2019 في إطار سياسة التمويل غير التقليدي ، لا يؤثر بالشكل والانعكاس الإيجابي المرغوب به على الحساب الجاري، ما يعكس عدم مرونة وارتباط مكونات الحساب الجاري بسعر الصرف لاسيما حساب الميزان التجاري ، وهو الملاحظ في فترة الدراسة .

2.3.3 أثر سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال(العمليات الرأسمالية):

عملت السلطات الجزائرية على سن مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ جملة من الإصلاحات بهدف تحرير حركة رؤوس الأموال، من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجمها في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، بغية تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري والقضاء على العجز في حساب رأس المال، ويمكن من خلال الجدول التالي توضيح التغيرات على طرأت على رصيد حساب رأسمال وعلاقته بتغير سعر الصرف في الفترة ما بين 2014-2021.

الجدول رقم 05: تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2014-2021

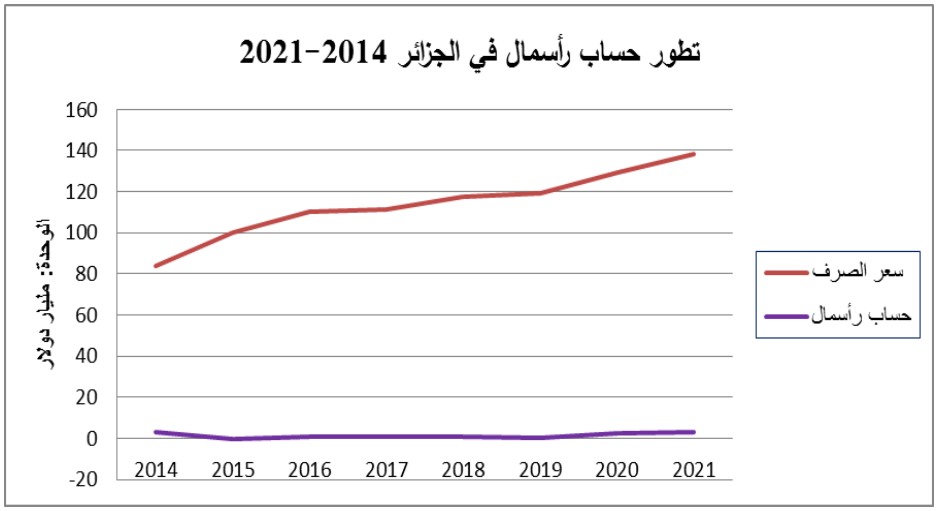
الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حساب رأسمال	3,24	-0,24	0,51	0,56	1,06	-0,016	2,31	3,03

سعر الصرف	80,56	100,46	109,46	110,96	116,61	119,36	126,82	135,10

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (الموقع الرسمي لبنك الجزائر، 2024)

الشكل رقم03: تطور حساب رأسمال خلال الفترة 2014-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

نلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أن:

- تسجيل فائض في الحساب سنة 2014 قدر ب 3,39 مليار دولار نتيجة زيادة حجم التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل بالرغم من الأزمة النفطية التي عصفت بالأسعار إلا أن ذلك لم يؤثر، ليسجل بعدها عجزا قدره 24 مليون دولار سنة 2015 نتيجة تحويل 2,34مليار دولار المتعلق بعملية سحب الاستثمار الخارجي، ليتحسن الرصيد سنة 2016 بتسجيل فائض قدره 51 مليون دولار بسبب ارتفاع الاستدانة الخارجية، عقب تجسيد اقتراض الدولة مبلغ 900 مليون دولار من البنك الافريقي للتنمية، ليسترجع حالة الفائض سنة 2017 و 2018 على التوالي.
- تسجيل عجز في رصيد حساب رأس المال سنة 2019 قدرت ب 0,016 مليار دولار؛ وهذا راجع للاضطرابات السياسية التي عاشتها البلاد التي أثرت سلبا على الوضعية الاقتصادية، وكنتيجة لذلك انخفض حجم الاستثماري الأجنبي وارتفعت الديون والاعباء المترتبة عليه.

- تسجيل فائض سنة 2020 قدر ب2,31 مليار دولار، و3,03 مليار دولار سنة 2021 ويفسر هذا الارتفاع بشكل خاص بزيادة دخول الأموال إلى الوطن في إطار القروض التجارية التي تمنحها الشركة الوطنية للمحروقات لعملائها بشأن عمليات تصدير المحروقات.
- خضع سعر الصرف لتغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة ما بين 2014و2019 ، بحيث انخفضت قيمته بحوالي 35% مقابل الدولار، على الرغم من انه لا ينبغي أن يشكل الرافع الرئيسي لتعديل مؤشرات الاقتصاد إلا أن التدهور المستمر لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني يشير إلى ان قيمة العملة المحلية مبالغ فيها.
- انعكاس تقلبات سعر صرف الدينار على حساب رأسمال و بناءا على سياسة التخفيض المنتهجة خلال فترة الدراسة ، لا تعطي أثرا واضحا وقويا على هذا الحساب، ولعل ذلك راجع إلى بنود شروط القروض الي تتحصل عليها الدولة دون التركيز فيها على سعر الصرف، وعلاوة على ذلك عزوف الأجانب على اتخاذ خطوة الاستثمار المباشر بمبالغ كبيرة بالعملة الصعبة، بسبب الاختلالات الاقتصادية الحاصلة بالرغم من مساعي الدولة إلى تحرير حساب رأس المال، إضافة إلى عدم قابلية تحويل الدينار في المبادلات المالية الدولية.

4.3 تحليل أثر تغير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي في الجزائر:

سعت الحكومة لمعالجة الاختلالات التي شهدها ميزان المدفوعات مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة، إذ قامت بمجموعة من الإصلاحات خاصة في مجال إعادة تنشيط سياسة الصرف ؛ وهذا بغرض تحسين أرصدة ميزان المدفوعات بشكل عام، إذ يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة ، كما أنه مرجع هام لحجم العرض من العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأخرى، ناهيك عن تحديد القيمة الفعلية لعملة بلد ما في سوق الصرف ألأجنبي.

و لهذا سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات في ظل تغير سعر الصرف في الجزائر في الفترة ما بين 2014- 2021 بناءا على الجدول التالي:

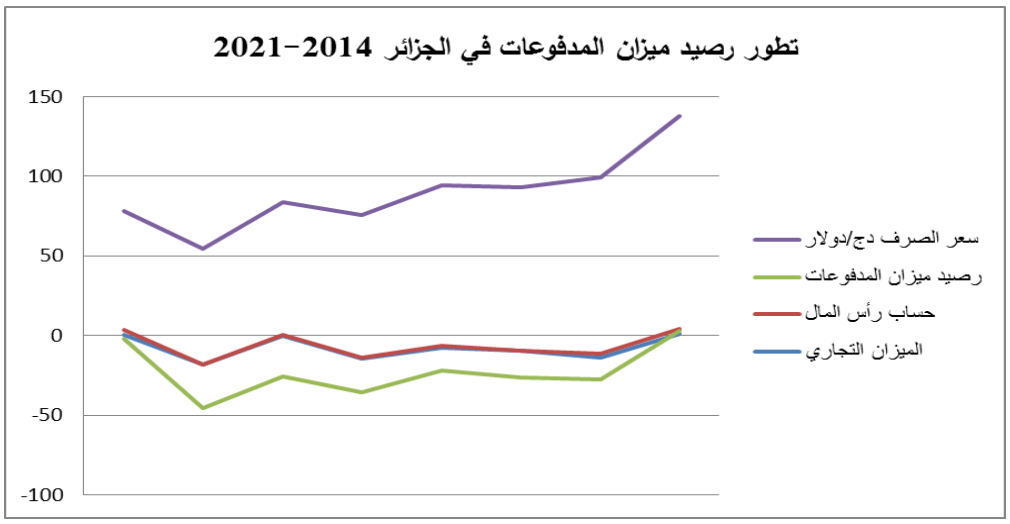
الجدول رقم 06: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2014-2021

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحساب الجاري	−9,27	−27,29	−26,55	−22,32	−16,88	−16,91	−18,68	−4,51
الميزان التجاري	0,459	−18,08	− 20 ,12	−14,41	−7,42	−9,30	−13,61	1,17
حساب رأس المال	3,24	−0,24	0,51	0,56	1,06	−0,016	2,31	3,03
رصيد ميزان المدفوعات	−5,88	−27,53	−26,03	−21,76	−15,82	−16,92	−16,36	−1,47
سعر الصرف	80,56	100,46	109,46	110,96	116,61	119,36	126,82	135,10

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات (الموقع الرسمي لبنك الجزائر، 2024)

الشكل رقم 04: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (2014−2021)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد عى معطيات الجدول رقم 06

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني النقاط التالية:

- شهد ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 قدر ب 5,88 مليار دولار بسبب تقلص الصادرات من المحروقات جراء تدهور أسعار النفط وارتفاع قيم الواردات ليتراجع بشكل حاد سنة 2015 بتسجليه رقما قياسيا قيمته 27,53 مليار دولار، متأثرا بعجز الميزان

التجاري بسبب التدهور الكبير في الإيرادات مقابل قلة التنوع في الصادرات خارج المحروقات رغم انخفاض للواردات خلال هذه السنة ، والضعف النسبي للمعاملات المالية في رأسمال بين المقيمين وغير المقيمين ،وتستمر حالة العجز في ميزان المدفوعات رغم التحسن الطفيف في نسبة العجز فقد سجل الرصيد الإجمالي سنة 15,82 مليار دولار سنة 2018 مقابل 26,03 مليار دولار سنة 2016 و21,76 مليار دولار سنة 2017، ليرتفع العجز بنسبة 7% سنة 2019 مقارنة ب 2018، ليستقر العجز سنة 2020 بقيمة 16,36 مليار دولار نتيجة الأزمة الصحية وما تترتب عليها من انعكاسات على الاقتصاد العالمي بشكل عام الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، لينكمش العجز في رصيد ميزان المدفوعات سنة 2021 وهذا راجع لانتعاش الميزان التجاري وحساب رأسمال من خلال ارتفاع الصادرات النفطية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والتحويلات المالية.

- أما بالنسبة لأثر سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات نلاحظ من خلال البيانات أن:
- استقرار التغير في سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة لم يمارس أي انعكاس على رصيد ميزان المدفوعات، ويعود السبب إلى خصوصية الصادرات الجزائرية التي لا تزال تركز بشكل كبير على قطاع المحروقات في ظل ضعف مساهمة القطاعات خارج النفط بسبب غياب التنويع الاقتصادي في المنتجات .
- رغم انتقال الجزائر إلى نظام التعويم المدار لسعر الصرف في محاولة اللحاق بركب الاقتصاد العالمي، إلا أننا نرى أن فعالية هذه السياسة كانت محدودة نظرا لتقلبات أسعار النفط ، ونجد أمن ميزان المدفوعات مرتبط بشكل كبير بأسعار النفط ، على العكس من سعر الصرف بحكم اعتماد الاقتصاد على المنتوجات النفطية فقط.

الخاتمة:

جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة طبيعة العلاقة بين أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات بشكل عام وأرصدته بشكل خاص في الجزائر خلال فترة زمنية معينة، باعتبار سعر الصرف إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدول قصد استعادة التوازنات الداخلية والخارجية في مؤشراتها الاقتصادية، وبالوقوف على أهم محاور الدراسة حاولنا معالجة الدراسة في شقين؛ الشق الأول تطرقنا فيه للجانب النظري لأهم المفاهيم التي توضح متغيري الدراسة والعلاقة التي

تربطهما، بينما خصصنا الشق الثاني للدراسة التطبيقية التي حاولنا فيها إبراز مدى انعكاس تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على أرصدة ميزان المدفوعات والرصيد الاّجمالي، وبعد الطرح والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن نجاح سياسة صرف معينة يتوقف على طبيعة وبنية الاقتصاد، وليس على نظام الصرف نفسه.
- حقق رصيد ميزان المدفوعات رصيدا سالبا طيلة فترة الدراسة إذ تبين أنه يتأثر بشكل ضعيف لأسعار الصرف، وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تأتي بالانعكاس الإيجابي على رصيد ميزان المدفوعات كون ارتفاع عجز هذا الأخير مرتبط بعجز رصيد المزيان التجاري الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- إن تغيرات سعر الصرف لا تساهم في تحسين وضعية أرصدة ميزان المدفوعات كالميزان التجاري التي يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط كون أن اقتصاد الجزائر يعتمد على إيرادات المحروقات الذي يحدد الوضع العام لميزان المدفوعات. وهذا ما يثبت نفي الفرضية الثالثة.
- عدم قابلية تحويل الدينار في المعاملات الرأسمالية يبقى حساب رأسمال بعيدا كل البعد عن تأثير سعر صرف الدينار كونها لا تزال تخضع لرقابة السلطات النقدية لحركة رؤوس الأموال.
- **التوصيات:**

من خلال ما توصلنا إليه نوصي:

- العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال تنويع المنتجات في مختلف القطاعات ذات جودة وقدرة تنافسية؛
- تبني واتباع استراتيجيات فعالة تسمح بتحقيق سعر صرف الدينار مناسب عن طريق خلق عملة تناسبية تحقق الأثر على ميزان المدفوعات لإلغاء التبعية للأسعار النفط؛
- محاولة دمج السوق الموازية لأسعار الصرف وتنظيمها في أطر قانونية عن طريق انشاء مكاتب صرف تقوم بامتصاص الكتلة النقدية المتداولة لتحسين قيمة العملة الوطنية مقابل نظرائها من العملات الأجنبية.

المراجع:

- *الموقع الرسمي لبنك الجزائر*. (24 08, 2024). تاريخ الاسترداد 24 08, 2024، من http://www.bank-of algeria.dz
- .édition de boek :brukselle *.economic international* .(2003) .paul keugmen
- جليل عبد الحسين. (2011). *سعرالصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيق)*. الأردن: دار الصفاء.
- حنان لعروق. (2004-2005). *سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: جامعة منتوري ،قسنطينة.
- رابح رنان. (2013). *أثر تغيرات سعر الصرف على ارصدة ميزان المدفوعات في الجزائر 1999-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تجارة دولية*. الجزائر: جامعة وهران.
- زهرة سيد اعمر. (2017-2018). *انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1986-2016 أطروحة ضمن متطابات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية*. الجزائر: جامعة أدرار.
- صالح أياية ، و عبد الرزاق خليل. (2018). أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي في ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016. *دراسات العدد الاقتصادي*، 165.
- عبد الكريم العيساوي. (2012). *التمويل الدولي*. (الطبعة 01، المحرر) دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد عبود. (ديسمبر, 2017). أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1990-2015. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال JEBE، المجلد 01*(العدد04)، 180.
- محمد راتول. (2006). محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظرية المرونات وإعادة التقويم. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 245.